

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٧ «بالتفويض»

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠١٥/٣/٣٠

باعتراض الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠١٤ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٦/١١ :

قرار :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٩٢٠٧٢٤٣,٧٦ ج (فقط تسعه ملايين ومائتان وسبعة آلاف ومائتان وثلاثة وأربعون جنيهاً وستة وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٦٨٥,٥٥ ج (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسة وخمسون جنيهاً وأثنان وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٠٥٥٢٢٨٨ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وأثنان وعشرون ألفاً ومائة وثمانية وثمانون جنيهاً وأربعة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ في ٢٠١٤/١٢/٢١ مبلغ ٤٤٤٦٤٥٦,٤٩ ج (فقط أربعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وستة وأربعين ألفاً وأربعمائة وستة وخمسون جنيهاً وتسعه وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٧/٦/١١

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة